

المحاضرة رقم 03-الأصول العلمية للمناجنت العمومي

باعتبار المناجنت العمومي كعلم وفن، فإن أصوله العلمية تعود إلى مجموعة مكونات علمية أهمها:

-القانون العمومي -العلوم السياسية والإدارية -علم اجتماع المنظمات -علوم التسيير -الإقتصاد العمومي.

فالشخص الممارس للمناجنت العمومي ينبغي عليه الإلمام بهذه العلوم ، ذات الصلة بمجال المناجنت

العمومي الحديث.

1- مجالات الإدارة Management Fields

هناك مجالات متعددة تطبق فيها الإدارة أهمها:

-تطبق في مجال مؤسسات وإدارات القطاع العام:

الإدارة العمومية فهي الإدارة التي لا تهدف في أغلب الأحيان إلى تحقيق الربحية ، بل تهدف إلى توفير الخدمات العمومية للمواطنين من جهة ، وكذلك تتولى إدارة النشاطات المتعلقة بتنفيذ السياسة العامة للدولة.

-تطبق في مجال مؤسسات وإدارات القطاع الاقتصادي خاصة منه القطاع الخاص ، وتسمى في هذه الحالة: إدارة الأعمال (

Management des affaire)

فهي الإدارة التي تهدف إلى تحقيق الربحية، سواء كانت خدمية أو صناعية أو تجارية.

كما يمكن أن نلاحظ أن هناك مجالات أخرى يطبق فيها لفظ الإدارة ، كما هو الحال بالنسبة

لإدارة المستشفيات وهي الإدارة التي تطبق في المستشفيات، وإدارة الفنادق وهي الإدارة التي تطبق في

الفنادق وإدارة تسمى إدارة المساجد وهي الإدارة التي تطبق في المساجد....الخ وهكذا نلاحظ أن

الإدارة تكتسب إسم المجال الذي تطبق فيه. ، ويعتبر تقسيم الإدارة إلى إدارة عمومية وإدارة أعمال

من أهم التقسيمات وبالتالي فسنحاول توضيح أهم الفوارق بينهما من خلال الجدول التالي:

إن التمييز بين المناجنت العمومي وإدارة الأعمال يعود بالدرجة الأولى إلى معيار مجال التطبيق

للمناجمنت (الإدارة) فإذا تم تطبيقها في مجال القطاع العام، يطلق عليها في هذه الحالة بالمناجمنت

العمومي (الإدارة العمومية)، أما إذا تم تطبيقها في مجال القطاع الاقتصادي، يطلق عليها في هذه

الحالة إدارة الأعمال.

وبالتالي يمكن أن نميز بينهما من خلال عدة جوانب نلخصها في الجدول التالي:

إدارة الأعمال	المناجمنت العمومي (الإدارة العمومية)	معايير التفرقة
تحقيق ربح	تقديم خدمة عمومية	الهدف
أصغر عادة	كبيرة الحجم	الحجم
القطاع الاقتصادي وبالذات القطاع الخاص	القطاع العام	مجال التطبيق
مجلس الإدارة	السياسة العامة للدولة	إطار العمل
شركات أموال، شركات أشخاص	مؤسسات وإدارات عمومية وطنية ، هيئة وزارية شكل التنظيم	
تعظيم الربح	مدى توفر جودة الخدمة مقياس الأداء عملاء	درجة ونطاق الاهتمام
ومنافسون محددين في العدد لكل مؤسسة	عدد غير محدود من المواطنين، من دافعي طبيعة الزبائن الضرائب ومن المستفيدين من الخدمات العمومية.	

جدول (1): معايير التفرقة بين المناجمنت العمومي وإدارة الأعمال

2- علاقة المناجمنت العمومي بالدولة:

يمثل المناجمنت العمومي العمل الحكومي باعتباره أداة تنفيذ السياسات العامة للدولة، فهي تتعامل دائما على أساس شخص عام وليس خاص، ويحكم المناجمنت العمومي القانون العام ويعمل الموظف العمومي بصفته الرسمية وليس بصفته الشخصية، ويخضع المناجمنت العمومي لسلطة الدولة ولمؤسساتها الرسمية، ويعمل ضمن السياسة العامة للدولة التي يحددها القانون.

وتعد المناجمنت العمومي أداة لتحقيق وظائف الدولة من خلال مؤسساتها التي تعكس السياسات العامة

للدولة إلى أهداف قابلة للتنفيذ ومن هنا كان التلازم بين السلطة السياسية والمناجمنت العمومي أي بين

سلطة الحكم وأداة التنفيذ.

وبالتالي يمكن القول بأن المناجمنت العمومي يعد الطريقة التي تتحول بها السياسات العامة للدولة إلى أهداف قابلة للتنفيذ ومن هنا كان التلازم بين السلطة السياسية (الدولة) والمناجمنت العمومي يعد الطريقة التي تتحول بها السياسات العامة للدولة إلى واقع يؤثر في حياة المواطنين ومن أمثلة ذلك الكيفية التي تقرر بها السلطة السياسية، الموارد المالية والفنية والبشرية الضرورية لأغراض التنفيذ، وسبل الإفادة من مزايا التطور التكنولوجي للحصول على أعلى مستوى كفاءة الأداء بأقل تكلفة وأفضل جودة.

3- مميزات المناجمنت العمومي

يتميز المناجمنت العمومي بمجموعة خصائص ينفرد بها عن أساليب التسيير الأخرى:

المسؤولية: مسؤولية أداء مهني واجتماعي وأخلاقي الموظف يخضع للمساءلة وعمله يخضع

للشفافية أمام الجهات المعنية.

-تسيير تأملي : بمعنى ينبغي التفكير في الأهداف، وفي كيفية تحقيقها وقابلية المحيط لها (المواطنين)

-تسيير علاقات : بمعنى أن المنظمات العمومية ينبغي أن تقدم خدمات مرتبطة بالثقة أكثر منها ببيع المنتجات مع المستفيدين.

-تسيير سلطوي: بمعنى أن المنظمات العمومية تحتاج إلى تسيير سياسي بجسد سلطة الدولة ويعكس برامجها السياسية ميدانيا.

4- الصعوبات التي تواجه المناجمنت العمومي

إن تعقيد بيئة المنظمات العمومية يؤثر في تطوير المناجمنت العمومي، و يسبب عدم تواجد السوق

كمعيار للضبط كما هو الحال بالنسبة للقطاع الخاص الذي يظهر فيه معيار الربح مدى تحقيق كل

من الأداء والفعالية. أما بالنسبة للمنظمات العمومية ينبغي على الدولة أن تعوض نظام الأسعار

بتحديد الأهداف الإنتاجية الخاصة بكل منظمة عمومية، بشرط أن يؤدي تجسيد هذه الأهداف إلى

تأقلم مستمر مع المتغيرات التي تحصل في المحيط والقيم والقوانين لأن هذه التغيرات لها تأثير في

الحكم على مستوى الأداء العمومي.

من الصعوبات التي أدت إلى عدم تحقيق الأداء المطلوب والتي قام بتحديد الباحثان " فيري، فيرياطو Verrier,Viriato " في خمسة أشكال:

1 - تبني المنظمات العمومية أهداف خارجية محددة ويلزمها القانون في صورة الصالح العام

مثلا : الأمن الوطني، التعليم، الصحة، مستوى المعيشة،... إلخ لهذا لا يمكن لمستشفى عمومي انتهاج استراتيجية الفندقية كما ينتهجها مستشفى خاص.

2 - غياب مردودية رأس المال، فالمنظمات العمومية لا تأخذ في اعتبارها القيمة المضافة لرأس المال

المستثمر معيارا لتحليل المشاريع المنجزة، لذلك نجد معظم المنظمات العمومية ذات أرصدة سالبة.

مثلا : انجاز مشروع بناء المستشفى بمول عن طريق الموازنة العامة ولا يحدد تكلفته على أساس سعر السوق.

فالخدمات العمومية أكثر كلفة مقارنة بمثيلاتها عند الخواص، ففي الحقيقة المواطن يتحمل تكلفة مباشرة باعتباره مستفيد وتكلفة غير مباشرة باعتباره مساهم

3 - انعدام المنافسة بفعل القوانين واللوائح في تحقيق أنشطة الخدمات العمومية وترسيخ الظاهرة

الاحتكارية ، مما جعلت المنظمات العمومية غير قادرة على التأقلم مع معطيات المحيط ، وبالتالي

استفحال ظاهرة الإدارة البيروقراطية ، باعتبار المنظمات العمومية محتكرة لبعض الخدمات فهي

ليست مضطرة إلى استخدام سياسة التسويق العام المرتكز على الحوار والتشاور والإقناع، بل

على المواطن الذهاب إلى المنظمات العمومية وبذل الجهود لفهم لغتها والشبكات التي تستخدمها أو

يمنع من الاستفاد من تلك الخدمات، مع عدم إمكانية تليبيتها بطرق بديلة، وبهذا الشكل تأخذ

المنظمات العمومية صفة الديكتاتورية وعدم الإنسانية والبيروقراطية بعكس الخواص اللذين ينظرون

إلى المستفيد من خدماتهم باعتبار ملك، يطمحون إلى كسب رضاه.

4 - تعتقد وعدم تجانس المهام الموكلة للمنظمات العمومية، مثلا : تقوم البلدية بتسيير النفايات والأمن

العمومي وبناء المنشآت والمساحات الخضراء وحماية البيئة والثقافة والتعليم والعكس...

5 -خضوع المنظمات العمومية التام لسياسة الدولة كنتيجة حتمية لدولة القانون، بخضوعها للقرارات

السياسية، مثلاً : في المناسبات الانتخابية كثيراً ما تستعمل المنظمات العمومية كورقة لتحقيق قيمة انتخابية مضافة.

5 - الأطراف الفاعلة الأساسية في المناجمنت العمومي

. الكفاءات والأهداف التي يرمي إليها المقطع الثاني:

يهدف هذا المقطع إلى تعريف المتكون بالأطراف الأساسية الفاعلة في المناجمنت العمومي

والتي غالباً ما يكون لها تأثير بالغ على مستوى أداء المؤسسات والإدارات العمومية و ، المتمثلة في

أربع فئات:

-فئة المستفيدين من الخدمات العمومية

-فئة المشرفين على أداء الخدمة العمومية

-فئة الراعين للخدمة العمومية

-فئة الداعمين للخدمة العمومية

إن معرفة الدور الذي تقوم به هذه الفئات في المناجمنت العمومي ليعد ضروري بالنسبة إلى

المتكون في مجال الإدارة والتسيير، كما هو الشأن بالنسبة إلى المتصرف ، الذي هو في حاجة إلى

معرفة الأطراف الفاعلة ومدى تأثيرها وتأثرها في المناجمنت العمومي ، وبالتالي يمكنها هذا من القدرة

على التحكم أكثر في تحسين مستوى أداء الخدمة العمومية.

لقد أصبحت اليوم جودة أداء المنظمة العمومية تكتسي بعداً إستراتيجياً في السياسة العامة للدولة

الجزائرية من خلال التأكيد المستمر عليها في مختلف المناسبات والبرامج التنموية التي تدعو جميعها

إلى ضرورة تسريع نسق تحديث الإدارة والإرتقاء بها إلى دور الشريك الفاعل في عملية التنمية ،

حتى تكون في خدمة المواطن وتساهم في دعم القدرة التنافسية والتشغيلية للمؤسسات والإدارات العمومية.